مقدمة:

تمثل مدينة القدس أهمية دينية وثقافية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء، وهي أهمية لا تحتاج إلى إقامة الدليل، ولما كانت إحدى المهمات الأساسية لليونسكو هي حماية التراثيين الثقافي والعالمي، وكانت القدس تضم جزءا ضخما ومقدسا من هذين التراثين فقد كان من الطبيعي أن تصبح القدس موضوعا لمناقشات صاخبة على ساحة اليونسكو، خصوصا بعد اكتمال الاحتلال الإسرائيلي للمدينة في عام ١٩٦٧ م، بما حمله من أخطار على المعالم الأثرية غير اليهودية في المدينة وعلى طابعها المعماري العربي والإسلامي.

وقد يبدو من المفارقات أن تكون إسرائيل هي التي تسببت، في الواقع في أن تصبح أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة بنداً ثابتاً على جدول أعمال اليونسكو منذ ما يقرب من عشرين عاما إلى الآن، وقد بدأت القصة عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية مذكرة إلى المدير العام لليونسكو تدعي فيها أن المناهج الدراسية المقررة على طلبة مدارس الاونروا التي تشرف عليها اليونسكو مليئة بعبارات تحض على كراهية اليهود، وتلقن هؤلاء الطلاب مبادئ، وأفكارا تتناقض مع مبادئ، اليونسكو وأهدافها . ..الخ.

وذهبت في ادعاءاتها إلى حد التأكيد على أن كتب الحساب المقررة على هؤلاء التلاميذ مليئة بنماذج من أمثال:إذا كان هناك عشرة من اليهود وقتلت منهم خمسة فكم يتبقى منهم؟[١].

كانت إسرائيل لا تزال تعيش نشوة الانتصار الخاطف والمذهل في عام ١٩٦٧م، وكانت قد نجحت من قبل في أن تروج عن نفسها، في أذهان الرأي العام العالمي، صورة الدولة الصغيرة المسالمة والمحاطة ببحر من الأعداء الأقوياء. وهاهي تستأنف هجومها الدبلوماسي على العرب من خلال أكبر منبر فكري في العالم وهو اليونسكو، وتتهمهم بأنهم عنصريون ومحرضون على سفك الدماء، كي تثبت الصورة التي رسمتها الحركة الصهيونية، وتقنع الرأي العام العالمي بأن العرب يستحقون ما جرى لهم.

كان هذا في الواقع هو الجزء الظاهر من جبل الثلج، أما الجزء الخفي والأكبر فقد تمثل في حقيقة أن هذا الهجوم الدبلوماسي الإسرائيلي كان يخفي خطة جهنمية

---

[١] وثيقة المجلس التنفيذي لليونسكو رقم ٣٤، الدورة ٧٧.ص١٦٩.

لطمس معالم الثقافة الفلسطينية، وتمييع الهويتين العربية والإسلامية لسكان الأرض المحتلة كمقدمة لاستيعابهم وإنهاء روح المقاومة لديهم بعد أن نوت إسرائيل ضم بقية الأراضي الفلسطينية نهائيا وإلى الأبد.

ورغم أن المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أرسل إلى المدير العام لليونسكو تقريرا يؤكد فيه أن خبراء الوكالة قد فحصوا كتب الحساب والرياضيات، ولم يعثروا على أي دليل على الادعاءات الإسرائيلية[٢].

وكان المدير العام قد حدد في إحدى الوثائق التي عرضت على المجلس التنفيذي تصوره مهمة اليونسكو قائلا: "وينبغي أن يهدف عمل اليونسكو إلى ضمان تمتع سكان الأراضي المحتلة بأنواع التعليم والتسهيلات الثقافية التي تتفق مع احتياجاتهم وأمانيهم المشروعة، فالتربية والثقافة ينبغي أن تهدفا على الأخص إلى توعية الأجيال الناشئة بالقيم الاجتماعية والثقافية والروحية للوسط الذي يعيشون فيه، مع العمل في الوقت ذاته على أن تنمي فيهم الاتجاهات المواتية للتغير، في جو تسوده روح التقدم والعدالة والحرية طبقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"[٣].

شكل المدير العام بعثة من خمسة أشخاص برئاسة بول مارك هنري الفرنسي الجنسية والنائب السابق مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية وعضوية كل من: صمويل كوكي (نيجيريا)، وجاكلين هنيا (فرنسا)، وبيير دي سينار (سويسرا)، وخواكيم خمينيز(اسبانيا)، وفلاديمير فيليت (يوغسلافيا). وغادرت البعثة باريس في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧. وقد ورد في تقرير هذه اللجنة[٤].

العديد من الوقائع التي تؤكد أساليب القمع الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة والأراضي الفلسطينية ضد المؤسسات التعليمية وتدهور أوضاع هذه المؤسسات بصفة عامة، لكن كان أهم ما لفت النظر في هذا التقرير هو تأكيد بعض أعضاء البعثة أن

---

[٢] المرجع نفسه،ص٢٩٥.

[٣] الوثيقة رقم ٥٠،دورة المجلس التنفيذي رقم ٩٩.ص٢٤

[٤] الوثيقة رقم ١٠٤،دورة المجلس التنفيذي رقم ٥٢.ص٤٧.

البعثة لم تتمكن مطلقا من أداء مهمتها في حرية، وأنه لم يكن أمامها سوى أن تقبل برنامج الزيارة الذي اقترحه الحاكم العسكري[٥].

وعندما عرض المدير العام هذا التقرير على المجلس التنفيذي في دورته رقم (١٠٤) عام ١٩٧٨م، اقترح ضرورة إجراء دراسة شاملة للنظم التعليمية في الأراضي المحتلة ودراسات خاصة لبعض عناصر النظم التعليمية مثل مضمون المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية، ووافق المجلس التنفيذي على ذلك . وبناء عليه أبلغ المدير العام السلطات الإسرائيلية باعتزامه تكليف موظف بدرجة مدير للإقامة في الأرض المحتلة لهذا الغرض كما أوضح في إحدى رسائله أيضا أن التوصيات الخاصة بالكتب المدرسية تعني أن تقرر السلطات الإسرائيلية الكتب التي يجيزها المدير العام في التعليم بكل مراحله ولا تقتصر فقط على مدارس الاونروا[٦].

وأصبح لليونسكو وفقا لهذا المنطق من الناحية النظرية أو القانونية على الأقل دورا في الإشراف على المؤسسات التعليمية، يماثل دورها بالنسبة لمدارس الاونروا ذاتها، وهو وضع يكاد، من الناحية القانونية، يصل إلى وضع الأراضي المحتلة والقدس تحت وصاية اليونسكو من الناحية التربوية والثقافية.

وفي الفترة من ١٩٧٨م، إلى عام ١٩٨٧م، كانت اليونسكو تضغط بشدة لكي تتابع أوضاع التعليم والحياة الثقافية في الأرض المحتلة في محاولة للحيلولة دون طمس الهوية الثقافية الفلسطينية، وإسرائيل تقاوم بشدة وترفض التعاون.

وجاء في قرار المؤتمر العام في دورته رقم ٢١ (١٩٨٣)، أنه "يدين بقوة التدابير التي اتخذتها إسرائيل بهدف محو الهوية الذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني وما تقوم به السلطات الإسرائيلية من إغلاق للجامعات والمعاهد التعليمية، وانتهاك الحريات الأكاديمية وإطلاق النار على الطلاب والأساتذة العرب[٧].

وفي الدورة ٢٣ (١٩٨٥)، دعا المؤتمر العام، بالإضافة إلى تكرار الاستنكارات والإدانة إلى تعيين شخصية جامعية بارزة تكلف بإجراء دراسة مفصلة عن ظروف ضمان

---

[٥] الوثيقة رقم ٢٠، دورة المجلس التنفيذي رقم ١١٣.ص٧.

[٦] نفس الوثيقة

[٧] حسن نافعة ، العرب واليونسكو ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،١٩٨٩.ص١٦٠.

الحريات الأكاديمية وممارستها في الأراضي المحتلة وبجمع ما يلزم من معلومات عن الأراضي المحتلة، وبالاستماع إلى أقوال الشهود في مقر المنظمة، وبإعداد تقرير يرفع إلى المجلس التنفيذي لينظر فيه في إحدى دوراته القادمة (القرار ٢٣م /٢٧).

وتطبيقا لهذا القرار فقد كلف المدير العام الأب ادوارد بونيه الأستاذ بجامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا) بإجراء هذه الدراسة، لكن استمرت كالعادة عملية مماطلة السلطات الإسرائيلية، إلى أن سمحت له بدخول الأراضي المحتلة قبيل انعقاد المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين (١٩٨٧).

وقد أشاد الكثيرون بهذه الدراسة التي تعطي صورة أمينة ودقيقة، في حدود ما تمكنت من جمعه من معلومات، عن أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة، وهي صورة بالطبع لا يمكن أن تشرّف إسرائيل بأي حال[٨].

وفي ظل الجهود التي تبذلها اليونسكو لتوفير فرص التعلم للفئات المهمشة، أجرت المنظمة أنشطة متصلة بالسلامة والرياضة واللعب وبناء القدرات القيادية لدى الشباب في ١٣ مدرسة حكومية واقعة في مناطق غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية التي يخضع الوصول إليها لقيود[٩].

على أي حال فلم يكن هناك ما يحول دون أن تطلب أي دولة عضو باليونسكو من المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي مناقشة أي قضية تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية واتخاذ ما يراه من إجراءات حتى في وجود اتفاقية لاهاي. وهكذا بادرت الدول العربية بطرح الأمر على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة ١٩٦٨م، وقد أصدر المؤتمر العام قرارين منفصلين على جانب كبير من الأهمية.

الأول: عام وفيه يوصي الدول الأعضاء باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بالاستعانة بالمفوضين العموميين من أجل تطبيق كافة الالتزامات الواردة لكل من اتفاقية لاهاي والتوصية الخاصة بالمبادئ الدولية واجبة التطبيق على الحفريات التي أقرها

---

[٨] الوثيقة رقم ٢٠،دورة المجلس التنفيذي رقم ١١٣.ص٢١

[٩] المؤتمر العام ،الدورة السابعة والثلاثون ،باريس،٢٠١٣،"تطبيق القرار ٣٦م/٨١ المتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي المحتلة،ص٢-٣.

المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٥٦م، (القرار ١٥ م/ ٣،٣٤٢) أما القرار الثاني: فيتوجه بالخطاب إلى إسرائيل مباشرة وفيه يطلب منها:

١. الحفاظ التام على كل المواقع والأبنية والمعالم الأثرية وكافة الممتلكات الثقافية وعلى الأخص في القدس القديمة.
٢. أن تمتنع عن القيام بأي عمليات حفر أو نقل ممتلكات أو أي تعديل يؤثر في الشخصية الثقافية أو التاريخية للمدينة، كما يطلب في الوقت نفسه من المدير العام استخدام نفوذه وكل الوسائل التي في حوزته بالتعاون مع الأطراف المعنية لتوفير أنسب الظروف الملائمة لتطبيق هذا القرار (١٥ م /٣،٣٤٣)[١٠].

ثم جاء حريق المسجد الأقصى ليكشف بوضوح ما يجري على أرض القدس. وأثناء مناقشة موضوع الحريق في المجلس التنفيذي أعاد ممثل لبنان في المجلس على مسامع الأعضاء تصريحات المؤرخ الإسرائيلي إسرائيل الداد الذي قال فيها:"بعد تحرير الملك داود للقدس مرت أربعون عاما قبل أن يقيم سليمان المعبد ولكن بعد التحرير الثاني للمدينة لا يتعين أن يمر أكثر من عقد واحد قبل إعادة بناء المعبد"، وعندما ذكره الصحفي الذي كان يستجوبه بأن المسجد الأقصى قائم الآن على جزء من أرض المعبد رد المؤرخ الإسرائيلي قائلا: "إن زلازل كثيرة تحدث في هذا الإقليم"[١١].

في خطاب اليونسكو بشأن القدس كما في لجنة التراث العالمي، وخصوصاً بعد انضمام إسرائيل في سنة ١٩٩٩، اتفاقية اليونسكو لسنة ١٩٧٢م، لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وعضويتها في اللجنة لأربع سنوات ابتداء من سنة ٢٠٠٦م، غير أن العوامل الرئيسية التي تساهم في جعل القدس حالة استثنائية الخصوصية في لجنة التراث العالمي لم تتغيّر: فالمدينة ما زالت تحت الاحتلال، وإسرائيل لا تزال تتمادى في تحدّي اللجنة الدولية وتتجاهل قراراتها بشأن القدس، وتواصل تغيير الهوية الثقافية للمدينة المقدسة، وتستمرّ بشكل متسارع ومكثّف في القيام بالحفريات الأثرية في المدينة المحتلة

---

[١٠] حسن نافعة ،المرجع السابق،ص١٦٣

[١١] مجلة التايم عدد ٣٠يونيو ١٩٦٧،ص٣٥.وأيضا محاضر جلسات دورة المجلس التنفيذي رقم ٨٣.ص٢٦٢

بهدف صوغ ما يدعوه عدد من الأثريين الإسرائيليين أنفسهم" رواية مشوّهة للتاريخ تدمج الأسطورة والخرافة بالحقائق الأثرية"(١٢).

بدأ حضور القدس في لجنة التراث العالمي في سنة ١٩٨٠م، في الدورة الرابعة لاجتماع اللجنة حين قدّم الأردن بترشيح مدينة القدس القديمة وأسوارها "للتسجيل في قائمة التراث العالمي. وعلى الرغم من المداولات المسهبة، فإن اللجنة لم تصل إلى توافق بشأن تسجيل الموقع فتمّ اللجوء إلى التصويت، واتُّخذ قرار تسجيل "القدس المدينة القديمة وأسوارها" بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة، في قائمة التراث العالمي، بينما اعترض أحد أعضاء اللجنة وامتنع خمسة منهم من التصويت ●(١٣).

وقد خطا الأردن خطوة إضافية في الدورة السادسة للجنة التراث العالمي في سنة ١٩٨٢م، حين دعا ممثله في اللجنة إلى حماية موقع" مدينة القدس القديمة وأسوارها " بتسجيله في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وهو ما كان قد دعا إليه المؤتمر العام لليونسكو منذ سنة ١٩٨٠م . وتم مجدداً اللجوء إلى التصويت في ضوء اختلاف آراء أعضاء اللجنة، وانتهى إلى تسجيل الموقع في قائمة الخطر، الأمر الذي يحمّل اليونسكو والمجتمع الدولي وفق بنود هذه الاتفاقية الدولية مسؤولية اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة في حماية الموقع والتدخل الفوري والفعلي لحفظه وصونه(١٤).

لم يُكسب القدسَ تسجيلُها في قائمة التراث العالمي وفي قائمة الخطر ما كان مفترضاً من عناية، ولا نال تراثها ما كان مرجوّاً من حماية، بل لم يكن للقدس من حضور في اجتماعات لجنة التراث العالمي خلال ما تبقّى من الثمانينيات وطوال

---

(١٢) H. Watzman, “Deep Divisions”, Nature, vol. 447 (3 May 2007), pp. 22–24،

(١٣) ريتا عوض،"القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي"،مجلة الدراسات الفلسطينية ،عدد ٩٤،ربيع ٢٠١٣.ص٣٣

● اعترضت الولايات المتحدة الأميركية، وامتنعت من التصويت كل من أستراليا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا، لأسباب تتعلق بما سُمي" الوضع القانوني "للقدس.

(14) whc.unesco.org, Committee Sessions, 04COM Paris, France (1980). (p11(18)

التسعينيات، على الرغم من استمرار عضوية الأردن في اللجنة حتى سنة ١٩٨٧م ، وتمثيل عدة دول عربية في دورات اجتماع اللجنة جميعا[١٥].

فباستثناء ملاحظة قصيرة في تقرير مقرّر الدورة السابعة للجنة في سنة ١٩٨٣م، تشير إلى أن مركز التراث العالمي في اليونسكو بذل كل جهد ممكن للاستجابة لطلب التعاون الفني الذي قدمه الأردن وأقرته اللجنة في دورتها السابقة والمقدر بـــ ١٠٠،٠٠٠دولار، وإلى تعذّر إيفاد بعثات خبراء إلى القدس، وإلى أنه سيُحتفظ بالميزانية حتى تتاح الأوضاع الملائمة لتنفيذ القرار[١٦]، فإن القدس لم تعد إلى اللجنة إلاّ في دورة اجتماعاتها الرابعة والعشرين التي عُقدت في مدينة كرينز بأستراليا في سنة ٢٠٠٠م، وكانت تلك السنة نقطة تحوّل محوري في ملف القدس في لجنة التراث العالمي. ففي ١٩٩٩/١٠/٦، وقّعت إسرائيل اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لتنضم إلى عضويتها في ٢٠٠٠/١/٦م ، وقدّمت في تموز / يوليو ٢٠٠٠ م،إلى مركز التراث العالمي" قائمة مؤقتة "تضمّ عشرين موقعاً ثقافياً وطبيعياً تنوي تسجيلها تباعاً في قائمة التراث العالمي .وكانت" القدس "من ضمن تلك المواقع، وقد تقدّمت بملف ترشيحها لعرضه على الدورة الخامسة والعشرين للجنة في سنة ٢٠٠١م.

واعترضت الولايات المتحدة الأميركية، وامتنعت عن التصويت كل من أستراليا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا، لأسباب تتعلق بما سُمي" الوضع القانوني" للقدس.

وفي عام ٢٠٠٠ عادت القدس إلى لجنة التراث العالمي ، قضيةً سياسية تستغلها إسرائيل لادعاء ما تسمّيه حقّاً تاريخياً تترجمه احتلالاً استيطانياً، قبل أن تعود القدس إلى اللجنة موقعَ تراث عالمي في خطر ينال ما تناله مواقع التراث العالمي الأُخرى المهددة بالخطر، من عناية اللجنة بصفتها الجهة الدولية المنتخبة لتوفير الحماية الجماعية للتراث العالمي .وحين عادت القدس منذ سنة ٢٠٠٤م، إلى جدول أعمال اللجنة في البند المخصص لـــ" حالة حفظ الممتلكات المسجلة في قائمة التراث العالمي المهدد

---

[١٥]) ريتا عوض، المرجع السابق،ص٣٥

[١٦]) المرجع نفسه،ص٣٥

بالخطر"،بعد أن طلبت الدول العربية الأعضاء في اللجنة في سنة ٢٠٠٣م، من اليونسكو تقديم تقارير عن أوضاع التراث فيها[١٧]،عادت كالحاضر الغائب.

فالقرارات التي تصدر عن اللجنة لحفظ تراث" مدينة القدس القديمة وأسوارها " من الأخطار المتزايدة التي تهدده، تؤخذ بما يسمى" التوافق " بين ما يسمى ""الأطراف المعنية "ويقصد بها إسرائيل والأردن وفلسطين عبر مفاوضات في كواليس اجتماعات اللجنة، يتولاها غالباً وسطاء من اليونسكو أو من سفراء غربيين أو من الدولة المستضيفة الاجتماع، ويطلب رئيس اللجنة من أعضائها إقرار ما تم الاتفاق عليه من دون نقاش[١٨].

وكانت إسرائيل ترضى بتلك القرارات ولو بعد مفاوضات لم تكن غالباً هيّنة لإدراكها أنها لن تتعرض لأي ضغط لتنفيذها .وغدت هذه السياسة أسلوب عمل اليونسكو في شأن ملف القدس في لجنة التراث العالمي كما في اجتماعات مجلسها التنفيذي ومؤتمرها العام، وهي سياسة تمليها عليها الدول الغربية وترتضي بها المجموعة العربية،حتى إن التوصل إلى صيغة قرار" بالتوافق بين الأطراف المعنية "بشأن القدس، أصبح بالنسبة إلى اليونسكو هدفاً بذاته، وتراجع حرصها على صون أصالة التراث الثقافي في القدس وسلامته، وعلى تطبيق اتفاقية التراث العالمي للحفاظ على القيمة العالمية الاستثنائية للموقع المسجل في قائمة التراث العالمي[١٩].

إن هذا الاطمئنان الإسرائيلي له ما يبرره في مواقف اليونسكو بشأن القدس .فالوثائق التي يعدّها مركز التراث العالمي فيما يتعلق بحالة الحفظ في القدس للعرض على اللجنة، بدأت تعتمد منذ سنة ٢٠٠٧م، على ما تقدمه إسرائيل إلى المركز من تقارير ردّاً على رسائل توجهها اليونسكو إلى البعثة الإسرائيلية في اليونسكو، تتناول ما تقوم به

([17] whc.unesco.org, Committee Sessions 27COM, Paris, France, 2003, Decision 7Ap.29

([18] whc.unesco.org, Committee Sessions٢٩ COM, Durban, South Africa, 2005, Summary Record, INF.22, p. 65

[١٩]) ريتا عوض،المرجع السابق،ص٤١

هيئة الآثار الإسرائيلية من بناءات وحفريات أثرية[٢٠]، واستندت وثيقتا اليونسكو في دورتَي سنتَي ٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، إلى التقرير الإسرائيلي وحده، وبدأت اليونسكو في سنة ٢٠٠٠م، بتضمين وثائقها معلومات توفرها التقارير الموجهة إليها من الأردن، بينما لم تساهم فلسطين في تقديم أي تقرير[٢١].

وإذ بدأت اليونسكو تخاطب إسرائيل وتتعامل معها بصفتها صاحبة الشأن الأساسي في القدس، فإن من غير المستغرب ألاّ تجد إسرائيل حرجاً في عرض ما تقوم به من بناءات وحفريات أثرية في مدينة القدس القديمة، تكفي كل منها على حده لإدانتها، ونادراً ما تجد تعليقاً من جانب مركز التراث العالمي، وإن وُجد أي تعليق فإنه لا يتجاوز "استرعاء انتباه "السلطات الإسرائيلية أو" لفت نظرها "إلى" الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الحفائر الأثرية المنفذة في المدينة القديمة بالنسبة إلى سلامة الموقع وأصالته.

وأصبحت مدينة القدس القديمة، توصف منذ سنة ٢٠٠٧م، في وثائق مركز التراث العالمي بأنها" تدار من قبل السلطات الإسرائيلية بفعل الأمر الواقع، وبالتالي فإن البناءات الجديدة ومشروعات الصيانة جميعها هي من حيث المبدأ خاضعة لسلطة القضاء الإداري للبلدية وتجري عادة مراقبتها من قبل هيئة الآثار الإسرائيلية"[٢٢].

واختفت من وثائق اليونسكو تماماً أي إشارة إلى الاحتلال القائم في القدس وممارساته المعارضة للقوانين الدولية والمؤدية إلى ما يتهدد القدس تاريخاً وتراثاً ومعالم من أخطار، هذا في حين لم يتغير خطاب الأمم المتحدة ولا تغيرت لهجة قراراتها فيما يخص مدينة القدس المحتلة.

تُعدّ عضوية فلسطين في اليونسكو اختبارا لتعزيز حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي على الصعيدين الوطني والدولي .فالتأكيد على مكانة فلسطين كدولة من

---

[٢٠] المرجع نفسه،

[٢١] المرجع نفسه ،ص٤٢

[22] (Jerusalem is de facto administered by the Israeli authorities. Therefore, all new constructions and conservation projects are in principle subject to the administrative jurisdiction of the Municipality and usually supervised by the Israel Antiquity Authority". 31COM, Documents, WHC-07/31 COM/7A.Add., p.2.

خلال عضويتها في اليونسكو يُنشئ سابقةً مرجعية للدول المراقبة في الأمم المتحدة للانضمام إلى المؤسسات الدولية الأخرى والمصادقة على قائمة المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بما فيها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢٣].

وستستطيع فلسطين أن تعزز قدرتها على المطالبة باحترام الحقوق عن طريق تعبئة دولة ثالثة وجهات فاعلة دولية لمطالبة إسرائيل بتغيير ممارساتها وفقًا للقانون الدولي .

اليوم، وبعد انضمام فلسطين إلى عضوية اليونسكو بتصويت أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وعلى الرغم من اعتراض إسرائيل وتهديد الولايات المتحدة الأميركية بتجميد مساهمتها المالية في ميزانية اليونسكو، وهو تهديد نفّذته فعلاً، وبعد تصديق فلسطين على الاتفاقيات الثقافية الدولية التي ترعاها اليونسكو، وبينها اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وبعد اعتراف اليونسكو الصريح في بيانها المذكور بأن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا بدّ لفلسطين، صاحبة الحق القانوني في القدس، من أن تثبت لليونسكو ولدول العالم في لجنة التراث العالمي كما في المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لليونسكو أنها" الطرف الأساسي المعنيّ" بالقدس.

في دورة اجتماع اللجنة في سنة ٢٠٠٧م، بعد أن أعلن المدير العام المساعد للثقافة الوصولَ إلى توافق بشأن القرار الخاص بالقدس، أكد أن ذلك يشكل" إنجازاً كبيراً وهو أيضاً إثبات أن بمقدور اليونسكو أن تحقق تقدماً مهماً في مجالات حساسة ليست ممكنة في محافل أُخرى".

---

[٢٣] فالنتينا أزاروف ،ونضال سليمان ،تفعيل عضوية فلسطين في اليونسكو ،الشبكة ،شبكة السياسات الفلسطينية ، تشرين الأول ٢٠١٣. ص٣

التوصيات:

- ❖ أن تصبح أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة بشكل عام والقدس بشكل خاص بنداً ثابتاً على جدول أعمال اليونسكو.
- ❖ تأكيد المجلس التنفيذي لليونسكو على حق الفلسطينيين في الأرض المحتلة في تعليم وطني يحترم تاريخهم وتقاليدهم ولغتهم .
- ❖ وضع خطة عمل دبلوماسي بالتشاور مع خبراء فلسطينيين وعرب في المجال، تُنفَّذ مراحلها على مدى العام ولا تقتصر على مواسم الاجتماعات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجموعة العربية والمجموعات الصديقة في اليونسكو،أن الفلسطينيين هم الطرف الأساسي في قضية القدس.
- ❖ تعزيز البعثة الفلسطينية لدى اليونسكو ودعمها بالكفاءات المتخصصة.
- ❖ إنشاء لجنة وطنية فلسطينية للتراث الثقافي والطبيعي مهمتها متابعة نشاط اليونسكو في القدس.
- ❖ والعمل على إعادة حضور" مدينة القدس القديمة وأسوارها "حضوراً فعلياً وكاملاً في لجنة التراث العالمي.
- ❖ تحميل اليونسكو والمجتمع الدولي بأسره مسؤولية" الحماية الجماعية "لذلك التراث،والتي وُضعت اتفاقية التراث العالمي لتحقيقها حفاظاً على تراث القدس بصفته تراثاً عالمياً يجسّد قيماً إنسانية، تاريخية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. أزار وف ،فالنتينا ،ونضال سليمان ،تفعيل عضوية فلسطين في اليونسكو ،الشبكة ،شبكة السياسات الفلسطينية ، تشرين الأول ٢٠١٣.

٢. صحيفة الأيام الفلسطينية ،"دولة فلسطين عضو كامل العضوية في منظمة اليونسكو "،الثلاثاء ٢٠١١/١١/١،العدد ٥٧٤٦.

٣. عوض، ريتا ،"القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي"،مجلة الدراسات الفلسطينية ،عدد ٩٤،ربيع ٢٠١٣.

٤. المؤتمر العام ،الدورة السابعة والثلاثون ،باريس،٢٠١٣،"تطبيق القرار ٣٦م/٨١ المتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي المحتلة".

٥. مجلة التايم عدد ٣٠يونيو ١٩٦٧،.وأيضا محاضر جلسات دورة المجلس التنفيذي رقم ٨٣.

٦. نافعة حسن ، العرب واليونسكو ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،١٩٨٩.

٧. الوثيقة رقم ٢٠،دورة المجلس التنفيذي رقم ١١٣.

٨. وثيقة المجلس التنفيذي لليونسكو رقم ٣٤، الدورة ٧٧.

٩. الوثيقة رقم ٥٠،دورة المجلس التنفيذي رقم ٩٩.

١٠.الوثيقة رقم ١٠٤،دورة المجلس التنفيذي رقم ٥٢.

المراجع الأجنبية:

1. Jerusalem is *de facto* administered by the Israeli authorities. Therefore, all new constructions and conservation projects are in principle subject to the administrative jurisdiction of the Municipality and usually supervised by the Israel Antiquity Authority". 31COM, Documents, WHC-07/31 COM/7A.Add.
2. H. Watzman, "Deep Divisions", *Nature*, vol. 447 (3 May 2007.
3. whc.unesco.org, Committee Sessions, 04COM Paris, France (1980)
4. . whc.unesco.org, Committee Sessions 27COM, Paris, France, 2003, Decision 7A
5. whc.unesco.org, Committee Sessions 29COM, Durban, South Africa, 2005, Summary Record, INF.22.